الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الدورة الثانية عشرة (٢٩ أيار/مايو -١ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ٣٩ (A/56/39)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ٣٩ (A/56/39)

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الدورة الثانية عشرة (٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2345

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-١١	١
ثانيا - الحضور وافتتاح الدورة	١٢-٢١	٢
ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها	١٢-١٣	٢
باء - الحضور	١٤-٢٠	٢
جيم - افتتاح الدورة	٢١	٤
ثالثا - التقارير المتعلقة بالتنفيذ	٢٢-٤٥	٤
ألف - بيان مقدم من الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة بوصفه رئيسا للجنة في دورتها الثانية عشرة	٢٢-٢٤	٤
باء - بيان مقدم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٥-٢٩	٤
جيم - عرض التقارير من قبل مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية: النقاط الرئيسية في التقارير المرحلية	٣٠-٤٥	٥
رابعا - موجز المناقشة العامة	٤٦-٧٥	٨
ألف - عرض عام	٤٦-٥٩	٨
باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى	٦٠-٦٤	١١
جيم - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٦٥-٧١	١٢
دال - النظر في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٧٢-٧٥	١٤
خامسا - المناقشة المواضيعية ”دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية“	٧٦-١٠٠	١٤

سادسا –	اعتماد التقرير	١٠١-١٠٣	٢٠
	ألف – اعتماد المقررات	١٠١	٢٠
	باء – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى	١٠٢	٢٠
	جيم – مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى	١٠٣	٢٠
سابعا –	اختتام الدورة	١٠٤-١١٢	٢٠
	ألف – بيان ختامي مقدم من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٠٤-١٠٨	٢٠
	باء – تعليقات أخرى	١٠٩	٢١
	جيم – بيان ختامي من الرئيس	١١٠-١١٢	٢١
ثامنا –	المسائل التنظيمية	١١٣-١١٨	٢٢
	ألف – جدول أعمال الجلسة التنظيمية	١١٤	٢٢
	باء – انتخاب الرئيس	١١٥	٢٢
	جيم – انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس	١١٦-١١٧	٢٢
	دال – إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	١١٨	٢٢

المرفقات

الأول –	المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة	٢٤
الثاني –	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى خلال دورتها الثانية عشرة	٣١

أولا – مقدمة

١ – وفقا للتوصية ٣٧ من خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[١]، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، عقد في جنيف في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠ اجتماع رفيع المستوى لجميع الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل القيام باستعراض شامل على المستوى الحكومي الدولي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ونظرت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في تقرير الدورة الأولى لهذه الهيئة الحكومية الدولية[٢]. وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٠٢/٣٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ تغيير اسم الاجتماع الرفيع المستوى للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وطلبت إلى مدير البرنامج الإنمائي عقد دورة اللجنة المقبلة في ظل الترتيبات التنظيمية والإجرائية ذاتها التي كانت قد اتخذت بصدد الاجتماع الرفيع المستوى.

٢ – وانعقدت الدورة الثانية للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٨١، ونظرت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين في التقرير الصادر عنها[٣]. ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الدورة الثانية للجنة وأيدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين، اشتمل هيكل الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى على اللجنة المنعقدة في جلسة عامة وفريق عامل واحد فقط، وقد اتبعت هذه الممارسة خلال الدورات اللاحقة.

٣ – وانعقدت الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ونظرت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في التقرير الصادر عنها[٤].

٤ – وانعقدت الدورة الرابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥. ونظرت الجمعية العامة في دورتها الأربعين في التقرير الصادر عنها[٥].

٥ – وانعقدت الدورة الخامسة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ واعتمد تقريرها[٦] في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها الثانية والأربعين.

٦ – وانعقدت الدورة السادسة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ واعتمد تقريرها[٧] في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وقامت الجمعية العامة باستعراض ذلك التقرير في دورتها الرابعة والأربعين.

٧ – وانعقدت الدورة السابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ واعتمد تقريرها[٨] في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها السادسة والأربعين.

٨ – وانعقدت الدورة الثامنة في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ واعتمد تقريرها[٩] في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها الثامنة والأربعين.

٩ – وانعقدت الدورة التاسعة في نيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ونظرت الجمعية في ذلك التقرير[١٠] في دورتها الخمسين.

١٠ – وانعقدت الدورة العاشرة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٧. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير[١١] في دورتها الثانية والخمسين.

١١ - وانعقدت الدورة الحادية عشرة في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير[١٢] في دورتها الرابعة والخمسين.

ثانيا - الحضور وافتتاح الدورة

ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها

١٢ - انعقدت الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في نيويورك في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

١٣ - ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، دعا مدير البرنامج الإنمائي إلى عقد هذه الدورة وفق الترتيبات الإجرائية الاعتيادية.

باء - الحضور

١٤ - مُثلت هذه الدورة الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة والمشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أوروغواي
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بروني دار السلام
بنغلاديش
بوركينا فاسو
بوروندي
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر البهاما
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
جورجيا
زامبيا
سلوفاكيا
سنغافورة
السودان
السويد
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا - بيساو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فيجي
فييت نام
كمبوديا
كندا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليسوتو
مالطة
ماليزيا
مصر
المكسيك
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
ناميبيا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن

١٥ - ومُثلت اللجان الإقليمية التالية:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٦ - ومُثلت أيضا هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التالية:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مفوضية حقوق الإنسان

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

متطوعو الأمم المتحدة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

جامعة الأمم المتحدة

١٧ - وحضر الدورة ممثلو الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

المنظمة البحرية الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الاتحاد البريدي العالمي

البنك الدولي

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

١٨ - ومُثلت هذه الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية، التي تلقت دعوة مفتوحة للمشاركة بوصفها مراقبة في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها:

الجماعة الأوروبية

منظمة الوحدة الأفريقية

منظمة المؤتمر الإسلامي

١٩ - وحضر هذه الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية بوصفهم مراقبين:

المركز الأفريقي للتدريب والبحث في ميدان الإدارة الإنمائية

الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

مصرف التنمية الآسيوي

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة

مصرف التنمية الإسلامي

منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

مركز الجنوب

معهد البحوث والتدريب في الميادين الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية بالبلدان الإسلامية

شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية

رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا

٢٠ - وحضر هذه الدورة الأشخاص التالية أسماؤهم الذين تلقوا دعوة خاصة لحضورها كمتكلمين رئيسيين و/أو كأعضاء في أفرقة الخبراء:

الدكتور م. ح. أ. حسن (شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية)

الدكتور أميتاف راث (شركة Policy Research International)

الدكتورة مرفت بدوي (الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)

الدكتور كانايو ف. نوانزه (رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا)

الدكتور غوردون كونواي (مؤسسة روكفلر)

الدكتور كييشي موراوكا (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي)

جيم – افتتاح الدورة

٢١ – افتتح الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى رئيسها السفير ألونكيو كيتيخون، نيابة عن الأمين العام.

ثالثا – التقارير المتعلقة بالتنفيذ

(البنود ٢ و ٣ و ٤ من جدول الأعمال)

ألف – بيان مقدم من الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة بوصفه رئيسا للجنة في دورتها الثانية عشرة

٢٢ – في معرض افتتاحه للجلسة، أكد رئيس اللجنة على أهمية الجنوب من حيث عدد سكانه، وتنوع موارده الأحيائية، وضخامة موارد الطاقة فيه، ومن ثم أهميته في التنمية البشرية المستدامة. وفي إشارة منه إلى مشاركته في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي اختتم أعماله مؤخرا، بما في ذلك الاتفاق النهائي بشأن برنامج عمل لاحظ أن خيطا مشتركا يجمع بين هذه الاجتماعات وهو: استراتيجيات للتنمية الدولية تشمل بلدان الجنوب. وذكّر أيضا بالأولوية القصوى التي أولاها اجتماع قمة الجنوب في السنة الماضية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحث اللجنة على استنباط السبل والوسائل لترجمة الكلام إلى تدابير عملية.

٢٣ – وأكد على رسالة التعاون التي تنطوي عليها خطة عمل بوينس آيرس، وبالتحديد استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وفي هذا السياق، أكد على الحاجة إلى إقامة شراكات، وشبكات، وآليات مؤسسية، وإلى الموارد، والسياسات والإجراءات المحددة والترتيبات التعاونية لتعجيل التنمية البشرية والقضاء على الفقر في الجنوب. وحث في الوقت نفسه على إقامة شراكة وتعاون مكثفين فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي منصف.

٢٤ – وأعرب رئيس اللجنة عن تقديره للجهود التي بذلها الأمين العام في الاستجابة إلى احتياجات المجتمع الدولي. كما أثنى على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل عام، وفي منظومة الأمم المتحدة بشكل خاص.

باء – بيان مقدم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥ – استهل مدير البرنامج بيانه بالترحيب بالمديرة الجديدة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية السيدة سافياتو با-نداو، وأشاد بالسيد فرانسيس بلاين، الذي تولى، بصفته الموظف المسؤول، جميع الأعمال التحضيرية للاجتماع والذي عمل في الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بروح من التفاني.

٢٦ – وذكّر مدير البرنامج بأن العديد من أهداف التنمية التي وردت في خطة عمل بوينس آيرس منذ ٢٣ سنة، تكرر ورودها في الأهداف التي وضعها زعماء العالم في قمة الألفية التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقال إن زعماء العالم تعهدوا، في ذلك الوقت والآن، بخلق عالم خال من البؤس الناجم عن الفقر، وإنه رغم أن الجهود الدولية الرامية إلى تصحيح الفروق بين الأغنياء والفقراء كانت قد بدأت في الأربعينيات من القرن العشرين، فمن المؤسف أن الخلل لا يزال قائما. وأضاف أن الحاجة تدعو إلى الاستعانة بأدوات جديدة، وتفكير جديد، وشراكات جديدة، ونماذج جديدة في الأعمال التجارية، ومعارف جديدة وقاعدة تمويل أكثر سخاء لتحقيق أهداف التنمية المرسومة لعام ٢٠١٥.

٢٧ – وقال إن البلدان النامية التي وصلت إلى مستوى عال نسبيا من التنمية البشرية تضطلع حاليا بدور قيادي، وقد أصبحت محورا ومساهما رئيسيا في التعاون فيما بين بلدان

الجنوب. وفي الوقت نفسه، فقد أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا مظلة كبيرة تتسع لشركاء التنمية من الشمال، ولا سيما في جهود البحوث والتنمية التي تحتاج إلى الكتلة الحرجة من الخبرة والموارد المالية المكملة على حد سواء. واستشهد مدير البرنامج بوضع (مشروع أرز جديد لأفريقيا) في غرب أفريقيا كنموذج للتعاون الشامل فيما بين بلدان الجنوب الذي ضم شركاء ومدخلات من بلدان الشمال، وقال إن الحاجة تدعو بإلحاح إلى إقامة تعاون مماثل لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأضاف أنه بوسع البلدان النامية أن تقدم نماذج ناجحة لمعالجة المشكلة، ولكن هناك حاجة أيضا إلى مساعدة الجهات المانحة – في البحوث والتمويل على حد سواء – كما أشار الأمين العام في دعوته إلى تخصيص ٧ إلى ١٠ بلايين دولار من المساعدة الإضافية خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٢٨ – ورحب مدير البرنامج بقرار أول اجتماع تعقده اللجنة الرفيعة المستوى في الألفية الجديدة تكريس وقتها للنظر في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وذكر أنه في حين كان الشعار القديم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ''بناء الجسور عبر الجنوب''، فإن التفكير اليوم يجب أن يركز على ''وضع الجنوب على طريق شبكة المعلومات العالمية الكبرى في القرن الحادي والعشرين''. وأعرب عن أمله في أن تسهم الثورة التي حصلت في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات إسهاما كبيرا في رأب الفجوة بين الأغنياء والفقراء. إلا أنه حذر من أن ذلك لن يحدث بشكل آلي. إذ يجب وضع استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الهياكل البشرية والطبيعية الضرورية في جميع البلدان النامية، بمساعدة من شركاء التنمية الدوليين، حيثما تستدعي الضرورة.

٢٩ – وكرر التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يظل ''المنظمة المعنية بتنمية البلدان النامية'' وأن ''يستمر في كونه مصدرا يركن إليه للتمويل من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب''. وأضاف قائلا إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية سيبقى النهج الأول والمفضل في تقديم الخدمات إلى البلدان النامية. وكرر كذلك التزامه، الذي كان قد قطعه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل، بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمجال ذي إمكانيات خاصة لأقل البلدان نموا. وأعرب عن دعمه القوي للرأي الذي أكد عليه برنامج العمل المعتمد في مؤتمر قمة بلدان الجنوب والقائل بأن ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد أداة في غاية الأهمية لتنمية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية''.

جيم – عرض التقارير من قبل مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية: النقاط الرئيسية في التقارير المرحلية

٣٠ – عرضت مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التقارير المرحلية الثلاثة لكي تنظر فيها اللجنة الرفيعة المستوى. وأوضحت أن التقارير تستند إلى معلومات تم جمعها من خلال الردود الواردة من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بما فيها اللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على الاستبيانات، فضلا عن معلومات أخذت من تقارير وبيانات مختلفة استقيت من خلال أنشطة واتصالات الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

التقرير الشامل عن فترة السنتين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى

٣١ - يشير التقرير إلى ازدياد وعي البلدان النامية بأن زيادة استخدامها لآلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يجعلها تستفيد من الفرص التي تهيئها العولمة. وفي واقع الحال، فقد حسن عدد كبير من البلدان النامية البيئة المؤسسية والمتعلقة بالسياسات من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما قدم مزيدا من الموارد المالية والتقنية لبناء القدرات في بلدان نامية أخرى، على أعلى مستوى من التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية. وثمة ازدياد كبير أيضا في عمليات التبادل الثنائي بين البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود التعاونية الرامية إلى تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك ومعالجتها آخذة في الازدياد وثمة زيادة كبيرة في المبادرات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الإقليمي والأقاليمي.

٣٢ - وفي الوقت نفسه، يلاحظ وجود دعم أكبر من الجهات المانحة لبرامج تدريبية لبلدان ثالثة، واستخدام خبراء ومؤسسات من الجنوب في تقديم التعاون التقني، وإن دعم مراكز المعرفة المتفوقة في البلدان النامية، وتعزيز شبكات المؤسسات في الجنوب والنهج البرامجي المواضيعي ما هي إلا بعض الأدوات التي اعتمدها العديد من الجهات المانحة لتمويل مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويزداد تقديم الدعم إلى كل من التعاون التقني والاقتصادي بين البلدان النامية (التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية) من خلال ترتيبات ثلاثية.

٣٣ - ويؤكد الاستعراض على أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تركز على برامج التعاون الإقليمية، والتواصل، والبحوث والتنمية، وعلى تحليل القضايا الملحة المتصلة بالعولمة وإيجاد حلول لها. وترمي جميع مؤسسات الأمم المتحدة إلى دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وقد استنبط العديد منها طرائق خاصة لهذا الغرض، ومثال على ذلك البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب التابع لمركز التجارة الدولية، وتطوير مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الشركاء في مجال السكان والتنمية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج التعاون بين الأقطار في مجال التنمية الصحية في القرن الحادي والعشرين التابع لمنظمة الصحة العالمية.

٣٤ - وبالإضافة إلى دور البرنامج التقليدي كمصدر رئيسي للتمويل من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فقد مضى قدما في دوره كوسيط للمعارف فيما بين بلدان الجنوب وذلك ببدء شبكة المعلومات من أجل التنمية، التي توفر مجموعة من خدمات المعلومات. ويعد كذلك رائدا للمبادرات الرئيسية كنهج قائم على المشاركة في وضع البرامج، التي تضم عددا من الشركاء في برنامج متنوع الأنشطة يركز على بعض قضايا التنمية المحددة.

٣٥ - ويوصي الاستعراض بمضاعفة جهود البلدان النامية وإعداد البرامج الملائمة لشراكات أوسع ودعم مالي في إطار ترتيبات ثلاثية. وينبغي للبلدان النامية أيضا أن تحسن من تنسيق مبادراتها العديدة، بشأن حل مشاكل التنمية الصعبة. وينبغي كذلك لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يزيد من جهوده لإدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة الرئيسية والربط بين أنظمة المعلومات فيها لإتاحتها إلى البلدان النامية بسهولة. وأخيرا، يوصي التقرير بقيام الجهات المانحة بدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل أقوى.

تقرير فترة السنتين عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٦ - يلاحظ التقرير إحراز تقدم كبير في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة ولا سيما في مجالات من قبيل التوجيه الاستراتيجي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ودفع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قدما من خلال بلدان محورية، وتطورات جديدة في مجال التعاون الثلاثي. وتقاسم المعارف والتجارب وتكامل التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٣٧ - ووجد الاستعراض أن العديد من القضايا المعقدة ذات الاهتمام المشترك أرغمت مجموعات من البلدان على تجميع مواردها المحدودة لحلها بشكل مشترك واتخاذ مواقف مشتركة، ولا سيما في مواجهة تحديات العولمة. إن الأهمية الاستراتيجية للعلوم والتكنولوجيا في أوساط المعارف الناشئة حدت بالبلدان النامية إلى التعاون والبحث عن حلول من خلال تضافر جهودها. وقد أدى تطوير القطاع الخاص أيضا من خلال المبادرات الأقاليمية مثل منتدى الأعمال لأفريقيا وآسيا إلى التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي شمل عددا كبيرا من البلدان والأطراف التي تعمل على تعزيز التجارة والتنمية.

٣٨ - وقد عملت البلدان المحورية بمثابة محاور رئيسية ومانحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأسهمت في تطوير الموارد البشرية وتعزيز القدرة المؤسسية في البلدان النامية. كما أدت دورا بالغ الأهمية في تعزيز التجارة والاستثمار، وإن كان بواسطة الدعم بالموارد في إطار الترتيبات الثلاثية. إلا أن إمكانية وضع برامج رئيسية أو استغلال موارد قطرية محورية في تكنولوجيا المعلومات كان أقل من المطلوب بسبب عدم توفر تنسيق واستخدام تدابير مخصصة على نحو متكرر.

٣٩ - ويؤكد الاستعراض على أن التعاون الثلاثي أتاح مجالا لاستخدام المعونة على نحو أكثر فعالية. فقد كان التعاون التقني أكثر أهمية وأقل تكلفة في إطار الترتيبات الثلاثية. إذ قدمت الجهات المانحة، بقدر أقل من المعونة، دعما أكثر فعالية إلى البلدان المتلقية، وعززت الشراكات فيما بين العديد من البلدان المتلقية.

٤٠ - ويجد الاستعراض كذلك أن قنوات الاتصال فيما بين بلدان الجنوب قد توسعت، وأن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد أدت دورا هاما في هذا التوسع، بالتعاون بين كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. إلا أنه يجب إثراء شبكة المعلومات من أجل التنمية، التي بدأها البرنامج في عام ٢٠٠٠ بربطها بأنظمة المعلومات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وبقواعد بيانات أخرى متاحة لدى هيئات إقليمية أو مطلعة.

٤١ - ولوحظ كذلك أن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد بدأت تتطرق إلى مجموعة مختلطة واسعة من القضايا الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تكامل التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي توجد حاجة كبيرة إليه، ومع تحول التفكير الإنمائي نحو التنمية البشرية المستدامة والإدارة الجيدة والتطور الاقتصادي بشكل متواز، ينبغي أن تتحول المبادرات فيما بين بلدان الجنوب بسهولة من التعاون التقني إلى بذل جهود مشتركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

النظر في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٢ - يذكر التقرير أن جميع مؤسسات الأمم المتحدة التي عينت جهات تنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تتبع المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وقد اعتمد معظم هذه المؤسسات أيضا أساليب خاصة لاستخدام

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطته التنفيذية. إلا أنه في حين تم استخدام التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على نطاق واسع، لم تتلق أجهزة الإبلاغ المعنية الكثير من المعلومات المتعلقة بأنشطة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وتم إعداد إطار نتائج مشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة وينبغي إدراجه في المبادئ التوجيهية. وينبغي لجميع المؤسسات أن تقدم تقارير بشأن مؤشرات النتائج المعيارية والتنفيذية فضلا عن النهج المبتكرة للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وإدراج ممارسات ناجحة يمكن تكرارها.

٤٣ - وقد قامت معظم المؤسسات باستثمار كبير في إنشاء قواعد بيانات ونظم معلومات، ثبت أن بعضها مفيد جدا بالنسبة للبلدان النامية، مثل نظام الوقاية من حالات الطوارئ الناتجة عن الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وشبكة معاهد الحكومات المحلية للتدريب والبحوث التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أو شبكة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO-NET) التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وأوصى التقرير بزيادة جمع أفضل الممارسات وإقامة الصلات بين شبكات معلومات مؤسسات الأمم المتحدة وباستخدام شبكة المعلومات من أجل التنمية على نحو منتظم وثابت.

٤٤ - وغطى التقرير بايجاز الصندوق الاستئماني للتبرعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولاحظ تدني مستوى المساهمات (٤٨٧ ٠٠٠ دولار) لفترة السنتين قيد الدراسة، وحث على بذل جهد خاص لتعبئة موارد إضافية. كما قدم استعراضا عن منتدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا المنعقد في سيول في عام ٢٠٠٠.

٤٥ - وأشار التقرير إلى أن تصريف أعمال الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يقوم على سبعة موظفين من الفئة الفنية وسبعة موظفين من فئة الخدمة العامة خلال فترة السنتين. وأدارت الوحدة مبلغ ٨,٥ مليون دولار من الموارد الأساسية وعبأت مبلغا قدره ١١,٩ مليون دولار من الموارد غير الأساسية. وقد أعدت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية برامج رئيسية وكانت رائدة في ذلك بهدف توطيد شراكات أوسع وتعبئة موارد أكثر للبرامج اللامركزية في الميدان. وقررت أيضا انتداب موظفين اثنين إلى الميدان لتعزيز هذا الضرب من الأنشطة.

رابعا - موجز المناقشة العامة

ألف - عرض عام

٤٦ - بدأت المناقشة العامة بقيام ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، حيث رحب بالتطورات الإيجابية والمشجعة التي طرأت في مجال توسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبنمو أنماط مبتكرة وجديدة للتعاون والتآزر أثناء فترة السنتين المشمولة بالتقرير. وأوضح أن مؤتمر قمة الجنوب الذي عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ اعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة فعالة لتحقيق التنمية المثلى عن طريق تشارك الموارد والخبرة الفنية الموجودة لدى البلدان النامية وتدعيم التعاون مع البلدان المتقدمة النمو. ولاحظ مع الارتياح ازدياد مشاركة البلدان النامية بوصفها مصادر للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو مستفيدة من هذا التعاون أو كليهما وتحسن السياسة العامة والبيئة المؤسسية المتعلقتين بذلك التعاون في تلك البلدان. وسلَّم بأن التطور والتعقيد المتزايدين لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وزيادة التعاون الإقليمي والتعاون بين الأقطار فيما بين البلدان النامية، وزيادة الموارد التي تخصصها البلدان النامية لأنشطة التعاون التقني فيما بينها، وزيادة التركيز على التعاون الطويل الأجل وتعزيز أساليب التعاون الثلاثي، كلها

علامات تدل على نضج الاتجاهات الناشئة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي لوحظت في فترة السنتين السابقة.

٤٧ - وأشاد بالدور الذي تضطلع به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تعزيز وتوسيع نطاق ورؤية ذلك التعاون ورحب بالجهود التي يبذلها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعطاء الأولوية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أعمال البرنامج الإنمائي عموما. ورغم ترحيبه بتركيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الأنشطة الاستراتيجية التي تشمل عددا كبيرا من البلدان والتزاما أطول أجلا، فقد نبه إلى ضرورة عدم التغافل عن الأنشطة القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل. وأثنى على التعاون الوثيق للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع المؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات غير الحكومية لبلدان الجنوب.

٤٨ - وسلَّم بالدور المهم والقيادي الذي تقوم به البلدان المحورية في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولا سيما تخصيصها مزيدا من الموارد لهذا التعاون. وقال إنه ينبغي توثيق قدرات هذه البلدان وأنشطتها الناجحة ونشرها عبر شبكة المعلومات من أجل التنمية ''WIDE''. كما حث البلدان المانحة على أن تزيد من فعالية ما تخصصه من موارد إضافية بتقديمها مساعدات إضافية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية عالمية سريعة وفعالة من حيث التكلفة.

٤٩ - وقال إنه لا ينبغي الاكتفاء بتعزيز أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بل ينبغي أن يجري أيضا وبصورة كافية الإبلاغ عن الأنشطة الناجحة ونشر المعرفة بها لكفالة تحقيق آثار مضاعفة لها على التنمية. وشدد أيضا على أهمية التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين في مواجهة تحديات العولمة واقترح إقامة التعاون بين هذه المجموعات الإقليمية وتعزيزه.

٥٠ - وأنهى كلامه بالقول إن تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره وسيلة لتعزيز التعاون الإنمائي لا يزال، بصفة عامة، يحده نقص الموارد على الرغم من كل أوجه التقدم التي أُحرزت في استخدامه من جانب البلدان النامية، وأوصى بتدابير شتى لتحقيق هذا الغرض، منها آليات مبتكرة لتشجيع وتعزيز أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في أنشطة هذا التعاون، وزيادة المساهمات المقدمة من الجهات المانحة للموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي، والمساهمة في الصندوق الاستئماني للتبرعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥١ - وأكد ممثل السويد الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا) والبلدان المنتسبة (تركيا وقبرص ومالطة)، أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية له دور مهم في تحقيق غايات وأهداف التنمية الدولية التي حددها مؤتمر قمة الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠. وقال إنه ينبغي أن يعزز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على وجه الخصوص القدرات المحلية والوطنية والإقليمية وأن يظل عنصرا هاما من عناصر السياسات الإنمائية الوطنية وسياسات الأطراف الإنمائية الفاعلة الأخرى، ومنها منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له دور خاص في مجالات مثل إدارة شؤون الحكم، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات، وخاصة في المسائل المتعلقة بالصحة، والتعليم، والتدريب المهني، والبيئة، والعلوم

والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر.

٥٢ - وأعرب عن ارتياحه لقيام البلدان النامية بدور أنشط في الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما رحب باتباع هذه البلدان نُهُجا واستراتيجيات أكثر تطورا وشمولا في مواجهة التحديات الإنمائية وأشاد بالالتزام الطويل الأجل ببرامج من قبيل الحد من الفقر. وأشار إلى أن زيادة مشاركة المجتمع المدني في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع إفساح المجال المناسب للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، تشكل أيضا تطورا يبشر بالخير.

٥٣ - وأكد أن المسؤولية عن المبادرة إلى تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وضمان تمويلها تقع في المقام الأول على كاهل البلدان النامية نفسها كما أن نجاح هذه الأنشطة يتوقف على التزام تلك البلدان. ورحب أيضا بالتطورات الجديدة التي طرأت على التعاون الثلاثي في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية والبحوث وبناء القدرات المؤسسية.

٥٤ - وأنهى ممثل الاتحاد الأوروبي كلامه قائلا إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن يساعد الدول قطعا على مواجهة تحديات العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها. وأعرب عن تأييده للعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع البرامج ذات الصلة وقال إنه يعتقد أن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تشكل نقطة بداية ممتازة لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في صُلب البرامج.

٥٥ - وأبدى معظم الأعضاء تأييدهم للآراء التي أعرب عنها ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعربوا عن تقديرهم للتقدّم المحرز في تطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وسرورهم للدور القيادي الذي تضطلع به البلدان المحورية في توسيع نطاق هذا التعاون. وارتئى أن مجموع الخبرات المتوفرة في البلدان النامية كاف تماما، ولكن من الضروري بغية إيجاد حلول لمشاكل التنمية ومواجهة تحديات العولمة ضم الخبرات وتقاسمها وتنسيق الاستراتيجيات والتقنيات. وأشارت البيانات التي أدلى بها معظم الأعضاء إلى الشراكات القائمة على قاعدة عريضة في أي مبادرة للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

٥٦ - وسلّم الجميع بأهمية تنمية الموارد البشرية من أجل مواجهة تحديات التنمية المستدامة وعملية العولمة. وشدّدت جميع البلدان على الدور ذي الأسبقية الذي يقوم به التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بناء القدرات وأشارت إلى إحراز تقدّم هام في هذا الخصوص في التقرير عن فترة السنتين قيد النظر. وذُكر أن هذا التعاون يتضح بأجلى صوره في ميدان التعليم والتدريب وأن العديد من البلدان النامية جهّزت نفسها تجهيزا جيدا لتوفير نوعية عالية من التعليم والتدريب. وتعتبر قدرات البلدان النامية مجتمعة غنيه حتى في مجال البحث والتطوير، ويمكن تعزيزها بمدخلات من بلدان الشمال. ويقوم التعاون الثلاثي أيضا بدور كبير في ميدان تنمية القدرات.

٥٧ - وبالرغم من كل التقدّم المحرز والابتكارات في استخدام وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقيام البلدان النامية بتخصيص المزيد من الموارد المادية والبشرية والمالية لهذا التعاون، فقد حُدّد القصور في الموارد على أنه المعوق الأكثر خطورة للتعاون في ميدان التنمية. وأوصى معظم الأعضاء بزيادة التبرعات للمعونة الإنمائية ورصد المزيد من الموارد للتعاون الثلاثي وتقديم الدعم المباشر من المانحين

لمبادرات التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٥٨ - وفي سياق تبادل الآراء، حدّد المجتمعون مواطن الضعف الكامنة في مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أنها معوقات خطيرة. وجرى التركيز تكرارا وبشكل رئيسي في معظم التدخلات على المتانة المؤسسية ونوعية الموارد البشرية. وبرز تحسين قدرات أقل البلدان نموا وتعزيز قدرتها الاستيعابية أيضا كمجالين يتطلبان اهتماما خاصا بالنسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبدا أيضا أن تعذّر الحصول بتكلفة غير باهظة على المؤلفات العلمية والابتكارات التكنولوجية يشكل معوقا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ودُعيت البلدان النامية إلى تنسيق ومواءمة الأنشطة من أجل مواجهة تحديات العولمة. وأشار بعض الأعضاء إلى أن التعاون داخل منطقة ما ليس صعبا إلى ذلك الحد، غير أن التعاون الأقاليمي يحتاج وسيطا ما كالوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو اللجان الاقتصادية والاجتماعية. وأبدى بعض الأعضاء رغبتهم في الحصول على مزيد من المعلومات عن الموارد والبرامج المتعلقة بالصندوق الاستئماني للتبرعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني.

٥٩ - وأبدى عدد من الوفود رغبته في مزيد من التحاور مع الوحدة الخاصة في فترة ما بين الاجتماعات التي تعقدها اللجنة كل سنتين وفي أن يقوم المدير ومكتب اللجنة بدور استباقي في هذا المسعى. وأكد الرئيس للجنة التزامه بالعمل الوثيق للغاية مع أعضاء المكتب الآخرين ووفود الدول الأعضاء والوحدة الخاصة لتيسير هذه العملية ورصد تنفيذ مقررات اللجنة. كما تعهدت مديرة الوحدة الخاصة بالتزامها الكامل بهذا الجهد وبتقديم الدعم الكامل له.

باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى

٦٠ - قدّمت معظم البلدان معلومات مفصّلة عن سياساتها واستراتيجياتها و ترتيباتها المؤسسية وبرامجها ومبادراتها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واستكملت بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية المعلومات الواردة في تقرير مدير البرنامج (TCDC/12/1).

٦١ - واتضح من المناقشة أن معظم البلدان النامية عززت قدراتها المؤسسية لإدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن العديد منها رسم سياساته تماشيا مع هذه الوسيلة. وهي تستكمل المشاريع العامة بإشراك القطاع الخاص فضلا عن المنظمات غير الحكومية. واغتنم العديد منها أيضا فرصة وصف سياساتها واستراتيجياتها لإعطاء المزيد من المعلومات عن برامجها والموارد المالية التي ترصدها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولكن بلدانا قليلة أبدت أسفها لكون مراكزها الوطنية لتنسيق هذا التعاون تعاني من سوء التنظيم والأداء، ولا تستطيع بالتالي أن تستفيد كما يجب من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسعت إلى الحصول على الدعم من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تحسين قدراتها ورأت أن عقد اجتماعات إقليمية لمراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشكل آلية مفيدة لتعلّم كيفية الشروع في هذا التعاون وإدارته. واشتكى أحد الأعضاء من أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تجني فوائد جمة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في حين أن أفريقيا ما زالت متخلفة عن الركب.

٦٢ - وأُعرب عن التقدير بشكل عام للاهتمام الكبير الذي يوليه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي بشكل خاص، بتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوسيعه. وشدّدت بعض الوفود على الحاجة إلى مشاركة المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بصورة أكبر في مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تقوم بها البلدان الأعضاء. وتكررت الإشارة إلى أمثلة التعاون الثلاثي لتدعيم النهج الجديد بإقامة شراكات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تستند إلى قاعدة عريضة، مما يكفل تقديم خدمات تقنية أكثر وأفضل بتكلفة دنيا. واقترحت بعض البلدان اعتبار التعاون الثلاثي نموذجا جديدا للتعاون لأغراض التنمية. وفي الوقت نفسه، حثّ العديد من البلدان على مواصلة العمل على إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة الرئيسية لمنظمات الأمم المتحدة وقيام المانحين بتقديم دعم أكبر لمبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٣ - وبما أن اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى تبع مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وسبق المؤتمر المعني بتمويل التنمية، أثار العديد من الوفود مسألة التدابير الخاصة المتعلقة بأقل البلدان نموا. ونُظر أيضا في معاناة البلدان غير الساحلية. وجرى التسليم بأن البلدان النامية الأخرى تستطيع التخفيف من وطأة المصاعب التي تواجهها هذه المجموعات من البلدان عن طريق تبادل خبراتها وتقنياتها والتعاون في تنفيذ برامج التعاون التقني. ومن الضروري تحديد مجالات التعاون ثم التركيز عليها. ورأى معظم البلدان أن الشراكات الطويلة الأمد والمستندة إلى قاعدة عريضة قادرة على مساعدة البلدان المحرومة بشكل لا يستهان به.

٦٤ - واعتبر العديد من الوفود أن التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية يشكل خطوة هامة للغاية في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي لأنه يوفر القدرة على مواجهة المصاعب التي تنطوي عليها عملية العولمة والتحرير. ويستطيع أيضا أن ينهض بكفاية القاعدة المؤسسية وقاعدة الموارد البشرية مما يمكّن البلدان من التكيّف مع العولمة. وشدد بعض الوفود على الحاجة إلى تحسين تنسيق استراتيجيات مجموعات البلدان النامية وأنشطتها من أجل الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي. واقترحت أيضا أن يتضمن تقرير مدير البرنامج تغطية أوسع لهذا الموضوع.

جيم - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٦٥ - أكدت جميع الوفود التي أدلت بكلمات على أن استراتيجية الاتجاهات الجديدة قد وضعت التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التوجه الرئيسي لعملية التنمية في عصر العولمة والتحرر الجديد. وتحدثت معظم الوفود عن مشاركتها في الأنشطة ذات التركيز الاستراتيجي في شراكة مع بلدان أخرى والمكاسب التي تم جنيها من هذه البرامج. وقد أفضت استراتيجية الاتجاهات الجديدة إلى توسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإلى توسيع نطاق برامج الشراكة والدعم من خلال الترتيبات الثلاثية.

٦٦ - وركزت معظم الوفود على أن التعاون في مجالي العلوم والتكنولوجيا يعد عنصرا في غاية الأهمية في التنمية الاقتصادية. وإن المعارف المتاحة في بلدان الجنوب هامة وذات جودة عالية على حد سواء، وليس من الصعب تجميعها وتقاسمها نظرا للتطورات الحاصلة في ميدان تكنولوجيا المعلومات. وثمة مجالات عديدة لإقامة تعاون موات للتنمية من قبيل الأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والمرافق الصحية، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة النظيفة والمتجددة، وتكنولوجيا البناء، والإدارة الحضرية. وتدعو الحاجة إلى وضع خطة عمل منسقة تقوم على أساس مُثل التشارك وتضافر المبادرة. أما بالنسبة للقضايا المتعلقة بالعولمة كالتجارة، والاستثمار، والديون، وتوحيد المقاييس، والبيئة أو تنقل اليد العاملة، فإن الحاجة الماسة تدعو إلى التقاء

الأفكار والتجارب والتفاوض أو العمل المنسق. إن تعلم أحدنا من الآخر ومضاهاة أفضل الممارسات هما السبيل إلى جعل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي عملية سلسة.

٦٧ - وقد جلبت مسألة نشر المعارف واستخدام تكنولوجيا المعلومات، التي تعد حجر الزاوية في استراتيجية الاتجاهات الجديدة، اهتمام معظم البلدان. إذ اعتبرت معظم البلدان أن جمع المعلومات وتقاسمها السبيل الرئيسي إلى تحقيق النجاح في العملية الإنمائية وأن بوسع ثورة المعلومات أن تجعل من ذلك النجاح هدفا يمكن تحقيقه. ولفت العديد من الأعضاء الاهتمام إلى الحاجة إلى جمع أفضل الممارسات أو التجارب الناجحة ونشرها على الفور. وفي حين أعربت جل الوفود عن تقديرها لمجموعة الخدمات التي توفرها قواعد بيانات شبكة المعلومات من أجل التنمية، طلبت جميع هذه الوفود تعزيز جودتها. وطالبت بسهولة حصولها على المعارف المخزونة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال شبكة المعلومات من أجل التنمية. وفي هذا السياق، طالبت أيضا بتحديث قواعد بيانات شبكة المعلومات من أجل التنمية على الفور. كما دعت إلى تحسين الاتصال بين شبكة المعلومات وقواعد البيانات الأخرى الموجودة لدى المنظمات الوطنية والإقليمية والأكاديمية. كما رأت الوفود أيضا أنه يجب أن تكون شبكة المعلومات من أجل التنمية سهلة الاستخدام.

٦٨ - ولاحظت معظم البلدان مع الارتياح أن البلدان المحورية قد أصبحت بمثابة محاور رئيسية ومانحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفي الوقت نفسه، فإن التعاون الثنائي المتبادل بين البلدان آخذ في الازدياد على نحو كبير، مما يعزز قدرات بعضها بعضا. ورأت العديد من البلدان أنه يمكن توسيع نطاق دور البلدان المحورية في مجال التعاون الإنمائي وجعله أكثر جدوى بدعم من البلدان المتقدمة النمو ومن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتدعو الحاجة إلى توثيق قدرات البلدان المحورية بشكل أفضل، ويجب تحديد مجال الخبرة التخصصي لكل بلد بوضوح أكبر، وما يحتاجه دورها الرئيسي في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من دعم مالي إضافي. ويمكن استغلال شبكة المعلومات من أجل التنمية على نحو مفيد وذلك للإعلان عن قدرات البلدان المحورية والتجارب الناجحة في مبادراتها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٩ - ووجدت معظم البلدان أنه من المفيد أن التعاون الأفقي، الذي كان على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي بشكل رئيسي، قد بدأ في التوسع ليشمل المستويات الإقليمية والأقاليمية. وترى أن توسع التعاون ليتجاوز الشركاء الثنائيين والمبادرات الإقليمية والأقاليمية عزز مجال وجودة التعاون بين بلدان الجنوب. وأقرت أيضا بأن هذه المبادرات تحتاج إلى توسط الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومنظمات أخرى حكومية دولية ومنظمات متعددة الأطراف ومنظمات من القطاع الخاص. وفي هذا السياق، أعرب العديد من البلدان عن تقديره لتعاون جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وعلى رأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

٧٠ - وأعربت معظم البلدان عن ارتياحها لنمو ترتيبات التعاون الثلاثي، إلا أنها اعتبرت أنها غير كافية لتلبية الاحتياجات التمويلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولوحظ أن للأزمات المفاجئة تأثير موهن لقدرة البلدان النامية على تخصيص موارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولوحظ أيضا أن تدني المساعدة الإنمائية الرسمية، وانخفاض تقديم التبرعات إلى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثر سلبا على التعاون الإنمائي ككل. وثمة مناشدة عاجلة لوقف هذا الاتجاه.

٧١ - وشعر العديد من البلدان بالتشجيع من التقرير المتعلق بالتحرك المواتي، في عدد من الحالات، نحو إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وعلقت بعض الوفود على ذلك بقولها إن هذا أمر في غاية الأهمية من أجل النمو الاقتصادي السريع في بلدان الجنوب. ويكمن نجاح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على المدى البعيد في نمو التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ولا يمكن تقديم مساهمة دائمة إلى التنمية الاقتصادية المستدامة إلا بهذه الطريقة.

دال - النظر في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٢ - أقرت معظم الوفود بالدور الخاص الذي يؤديه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوسيع نطاقه، وأثنت كذلك على التزام مؤسسات الأمم المتحدة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. إلا أنه تم التأكيد على ضرورة إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في صلب الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال آليات وممارسات محددة. وتم التركيز في هذا السياق على أهمية المبادئ التوجيهية لاستعراض سياسات وإجراءات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. واقترحت بعض البلدان ضرورة دمج صيغة تقديم التقارير عن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المبادئ التوجيهية، وأنه يجب النظر في اتخاذ تدابير أخرى لتحقيق عملية الدمج.

٧٣ - وطرحت بعض الوفود تساؤلات عن موارد الصناديق الاستئمانية والأنشطة التي تدعمها، ولوحظ تدني مستوى التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحظي الإعلان بتقديم تبرعات من الصين (٢٥٠ ٠٠٠ دولار) وجمهورية كوريا (٥٠ ٠٠٠ دولار) للعام ٢٠٠١ بالترحيب. وقوبلت التبرعات التي قدمتها حكومة اليابان إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية، بمبلغ ١١,٤ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ بالاستحسان والترحيب.

٧٤ - وطلبت بعض البلدان التعهد بتقديم مساهمة مالية أعلى في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحثت معظم البلدان على تقديم تبرعات سخية من كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٥ - وأعربت معظم البلدان عن تقديرها للعمل الذي تقوم به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعن دعمها لتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وكررت الحاجة إلى تعيين عدد كاف من الموظفين في الوحدة الخاصة لكي تتمكن من مواصلة الاضطلاع بواجباتها لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوسيع نطاقه على نحو ملائم.

خامسا - المناقشة المواضيعية "دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"

٧٦ - افتتحت الدورة بتقديم الكلمة الرئيسية، وهي "بناء قدرات علمية وتكنولوجية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة في الجنوب"، ألقاها الدكتور م. ح. أ. حسن، الأمين العام لشبكة المنظمات العلمية في العالم الثالث. وقد أوجز الدكتور حسن ثلاثة تحديات تعترض سبيل التنمية العلمية في الجنوب وهي: (أ) كيفية الحد من اتساع الثغرة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في إنتاج واستغلال العلوم والتكنولوجيا؛ و (ب) كيفية تنمية القدرات والقيادات المحلية واستمرارها والاستفادة منها في مجالي العلم والتكنولوجيا؛ و (ج) كيفية بناء قضية قوية لدعم تطوير العلوم

والتكنولوجيا في بلدان الجنوب. ولاحظ أيضا أن التطورات في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل البريد الإلكتروني والإنترنت توفر فرصا في هذا الصدد، وأورد مثالا على ذلك تطوير التكنولوجيا اللاسلكية في غانا، ونوّه بنمو العلم والتكنولوجيا في الأرجنتين والصين والمكسيك، وهي بلدان أنشأت برامج ومراكز امتياز متطورة في مجالي البحث والتدريب. وكون البلدان الكبيرة في الجنوب تملك مجموعة كبيرة من العلماء وخبراء التكنولوجيا يوفر أيضا فرصا للبلدان النامية الأخرى لأن تستفيد من خبرات تلك البلدان.

٧٧ - وفيما يتعلق بمواجهة التحديات واغتنام الفرص، قدم الدكتور حسن وصفا لخطة عمل تتألف من ١٢ نقطة لبناء القدرات في مجالي العلم والتكنولوجيا. وتشمل خصائصها الرئيسية ما يلي: تجديد النظم التعليمية؛ وإنشاء وتدعيم وحدات امتياز في مجالي العلم والتكنولوجيا في الجامعات والمؤسسات في البلدان النامية؛ وبدء برامج زمالات رئيسية لدعم التعليم الجامعي والعالي في مراكز الامتياز في بلدان الجنوب؛ وإنشاء شبكات من المؤسسات لمعالجة المشاكل الحاسمة التي تواجه بلدان الجنوب؛ ومشاطرة الخبرات الابتكارية والناجحة في مجالي العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية؛ وإنشاء وتعزيز أكاديميات علمية قائمة على الجدارة؛ وإنشاء أفرقة خبراء ذات تخصصات مشتركة في بلدان الجنوب؛ وإشراك القطاع الخاص بفاعلية في تنمية العلم والتكنولوجيا؛ وتعبئة العلماء المغتربين البارزين؛ وعقد مؤتمرات قمة علمية لبلدان الجنوب؛ وتنمية إرادة سياسية قوية على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية؛ والبحث عن طرق جديدة لتمويل الأنشطة الرامية إلى تشجيع التعاون في مجالي العلم والتكنولوجيا في بلدان الجنوب.

٧٨ - وأكد الدكتور حسن، في رده على تعليقات واستفسارات وجهتها عدة وفود، على قيمة مشاركة وزراء العلم والتكنولوجيا في مؤتمرات يشارك فيها رؤساء أكاديميات العلوم، باعتبار ذلك وسيلة لكسب الدعم على الصعيد الوطني لأغراض العلم والتكنولوجيا. وأوصى أيضا بالقيام بعمليات استعراض مماثلة باعتبار ذلك جزءا من عملية اختيار مؤسسات بحثية وتدريبية لإدراجها في كتب دليل.

٧٩ - وبعد الكلمة الرئيسية، وجهت اللجنة الرفيعة المستوى اهتمامها نحو خمسة عروض تتصل في مواضيعها بالموضوع الرئيسي للمناقشة.

٨٠ - وقد تحدث أمام اللجنة أولا الدكتور أميتاف راث، مدير المؤسسة الدولية لبحوث السياسات المحدودة، عن موضوع ''التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية''. وبدأ حديثه مفترضا أن جميع الأنشطة المفيدة اجتماعيا تجسد مجموعات من المعارف والتكنولوجيات، ومن ثم فإنها تنضوي تحت فئة العلم والتكنولوجيا، ثم واصل حديثه ملاحظا أن الجنوب مستودع لكثير من المعارف المفيدة والعملية التي ينبغي أن تتقاسمها البلدان. ولكن حتى يسهم العلم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية، لا بد من أن تكون هذه أيسر تناولا وأن تكون تطبيقاتها أوسع نطاقا وأن تطبق بمزيد من الفعالية. فإقامة نظام لتوليد المعارف والاستفادة منها تتطلب قوة عاملة مثقفة وماهرة؛ ومؤسسات تعليمية تولد المعارف وتدرب المزيد من الناس؛ ومختبرات للبحوث العلمية؛ وتقديم الدعم للهياكل الأساسية للمؤسسات؛ وإنتاج ونشر المعلومات العلمية والتقنية؛ ونظاما اجتماعيا إنتاجيا يتطلب معارف جديدة ويستفيد منها، ويشجع على استحداث تكنولوجيات جديدة؛ وسياسات وموارد توفر الدعم لكل ما ذكر أعلاه وتمكن من تكاملها الوثيق.

٨١ - ففي هذه البيئة المتغيرة الحالية والمتسمة بالفتوحات المتواصلة في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات

الحيوية وبابتكار مواد جديدة وإحداث تغييرات في طبيعة النظم العلمية والتكنولوجية، تتخذ المعرفة بصورة متعاظمة شكل شبكة من الأنشطة تتطلب التواصل والتعاون. وفي الجنوب الذي يتسم بمزيد من سمات التباين والتغاير يتيح فرصا جديدة في مجالات من قبيل التكامل وتبادل المعارف والاستفادة الفعالة من موارد العلم والتكنولوجيا الشحيحة، وإقامة تحالفات استراتيجية. وفي هذا السياق، يتعين أن تعمل بلدان الجنوب على اكتساب المعارف المتاحة لدى بلدان الشمال وعلى تكييفها مع القيام في الوقت ذاته بتنمية قدراتها الذاتية من أجل بناء التكنولوجيات وتحسينها لما يعود بالفائدة عليها، وأن توثق جهودها الذاتية، وما يترتب على التعاون بين بلدان الجنوب من نتائج من أجل تدعيم إيمانها بأهمية هذه الأنشطة وقدم الدكتور راث عددا من الأمثلة لشراكات ناجحة بين بلدان الجنوب في تطبيقات العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية.

٨٢ - ولتلبية احتياجات البلدان النامية من نظم المعارف والتكنولوجيات، اقترح الدكتور راث إنشاء إطار عمل يركز على جهتين فاعلتين رئيسيتين، هما: حكومات بلدان الجنوب والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب. فعلى الحكومات أن تقوم باستعراض وتقييم البرامج الوطنية؛ وتخصيص نسبة واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم العلم والتكنولوجيا، وزيادة الطلب على التطبيقات والابتكارات المعرفية، وتوفير آليات مطورة لإقامة الشبكات والتعاون. وإذا أخذ في الاعتبار عدم كفاية عدد موظفي الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومواردها، يتعين على الوحدة أن تكون انتقائية في أنشطتها التي ينبغي أن تشمل ما يلي: تحسين المعرفة في أنحاء العالم بجميع برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإلقاء الضوء على التجارب الإنمائية الناجحة وغير الناجحة وتبادل المعرفة بها؛ وزيادة التعاون في مجال البحوث، بما في ذلك زيادة الاستفادة من شبكة المعلومات لأغراض التنمية؛ ووضع معايير جديدة لاختبار المبادرات التي ينبغي تقديم الدعم لها؛ ودعوة جهات فاعلة جديدة إلى المشاركة، كالقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي والمؤسسات.

٨٣ - وأوصى الدكتور راث البلدان النامية بأن توافق على أنظمة حقوق الملكية الفكرية التي لا تتجاوز الشروط الدنيا التي حددتها منظمة التجارة العالمية. وبصدد وصف بلدان الشمال بأنها تعد في المقام الأول منتجا للتكنولوجيا بينما تعتبر بلدان الجنوب بصفة أساسية مستهلكا ومنفذا لها، أشار الدكتور راث إلى أن إنتاج بلدان الشمال من التكنولوجيا يفوق إنتاج بلدان الجنوب، بيد أن بلدان الجنوب ترى أن معظم التكنولوجيا المنتجة في الشمال تكون إما باهظة التكلفة أو غير مفيدة. بيد أنه لا مناص لبلدان الجنوب من استخدام التكنولوجيا المنتجة في بلدان الشمال ريثما تبني قدراتها الذاتية، ولكن ينبغي أن تصبح مستهلكا ومنتجا للتكنولوجيا في جميع الأسواق.

٨٤ - واستهلت الدكتورة مرفت بدوي، مديرة الإدارة التقنية في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عرضها عن ''التعاون بين بلدان الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا: دور الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية''، بتقديم لمحة عامة عن الفلسفات والمسائل والعوامل التي ينطوي عليها التعاون العربي في مجال العلوم والتكنولوجيا. وشددت على أن الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المتينة تشكل دوافع قوية للتعاون وأن التجربة العربية أثبتت أن هذه الروابط توثق عرى التعاون بين بلدان العالم الثالث. وفضلا عن ذلك، تشجع هذه الروابط التعاون الدولي، إذ أن البلدان العربية تهتم بتمتين الروابط والتعاون على الصعيد الإقليمي مع بلدان الجنوب الأخرى.

٨٥ - وتمثل التكنولوجيا بوصفها مفتاح التنمية المستدامة أولوية في جدول الأعمال الإقليمي إذ أنها تعد شرطا لتحقيق التطلعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالازدهار الاقتصادي وبالاستقلال السياسي. وبفضل إنشاء قاعدة تكنولوجية محلية ستتوافر لدى البلدان النامية المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام مواردها البشرية والطبيعية بأقصى قدر من الكفاءة وستساعدها في إعداد تقنيات الإنتاج التي تناسب استراتيجياتها الإنمائية وبيئتها الثقافية.

٨٦ - وتواجه البلدان النامية مسألتين رئيسيتين لهما صلة بالسياسة العامة في مضمار استحداث التكنولوجيا ونقلها بصورة ناجحة هما: اختيار ونقل واستيعاب واستحداث تكنولوجيات جديدة مناسبة وتطوير التكنولوجيات التقليدية المستخدمة في الوقت الراهن. وينبغي أن يؤدي نقل التكنولوجيات المختارة واستيعابها فعلا إلى زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى حد وإلى تقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى حد وأن يكونا نقطة انطلاق لتفاعل إيجابي بين التطور التكنولوجي والأبعاد الأخرى للتنمية.

٨٧ - وبعد أن عرضت الدكتورة بدوي هذه الأفكار العامة في مجال السياسة العامة، تطرقت إلى الأهداف المحددة التي يسعى الصندوق العربي إلى تحقيقها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومن بينها، (أ) تعزيز الاعتماد على الذات بين البلدان الأعضاء فيه من خلال تقوية ما لديها من قدرات خلاقة لإيجاد حلول للمشاكل الإنمائية على نحو يتسق مع قيمها واحتياجاتها الذاتية؛ (ب) دعم وتعزيز الاعتماد على الذات بين البلدان النامية مجتمعة من خلال تبادل التجارب وتقاسم الموارد وتطوير قدراتها المتكاملة و (ج) تطوير أنظمة المعلومات وشبكات الاتصال الإقليمية.

٨٨ - ويساهم الصندوق العربي في إقامة المؤسسات وإنشاء الشبكات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا في مجالات مثل الأمن الغذائي وتكنولوجيا المعلومات والصحة ويقدم الدعم لبرنامج بحث واسع النطاق في مجالات مثل إدارة نظم الانتاج وإدارة الموارد الطبيعية وتدعيم المؤسسات وطائفة من المبادرات من بينها المخيم العالمي الذي يقدم برنامجا للتعليم عن بعد يشمل تقديم برامج أكاديمية تلبي احتياجات محددة عبر شبكة الإنترنت إلى مجموعة من الطلاب في سائر أرجاء العالم، مستخدما لذلك الغرض أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات. ويتعاون الصندوق العربي، بغية تحقيق أهدافه، مع طائفة واسعة النطاق من العناصر الفاعلة من بينها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والجامعة العربية المتخصصة وأنظمة البحث الزراعي الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٨٩ - وقدم الدكتور كانايو ف. نوانزي، عضو فريق المناقشة، والمدير العام لرابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا موضوعا عن ''التعاون بين بلدان الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا لتحقيق الأمن الغذائي: تجربة رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا''. وقدم الدكتور نوانزي استعراضا عاما للدور الذي تضطلع به الرابطة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب استجابة للمهمة الموكلة إليها في مجال الأمن الغذائي وتقليص الفقر في غرب أفريقيا ووسطها. وسرد على وجه الخصوص ما قامت به الرابطة من دور في استحداث أنواع جديدة من الأرز في أفريقيا تعرف بالأرز الجديد لأفريقيا ''NERICA''.

٩٠ - وتوجه برامج البحوث التي تجريها رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا، المؤلفة من ١٧ دولة عضو من غرب ووسط أفريقيا، نحو تقديم الحلول الملائمة للتحديات التي تواجه البيئة الأفريقية، إذ أن التنمية الزراعية هي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، أوضحت

التجارب أن البحوث الزراعية المحلية تمثل بالنسبة لأفريقيا شرطا مسبقا لتوفير إمدادات غذائية يمكن الاعتماد عليها، وأن هذه الإمدادات تعد شرطا لازما لتطوير القطاع الصناعي وتوسيع نطاقه.

٩١ - والأرز من المحاصيل الغذائية الرئيسية في أنظمة الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتقدر المساحات التي يزرع فيها بنحو ٦,٤ مليون هكتار. وتختلف أهمية الأرز من منطقة إلى أخرى، بيد أن غرب أفريقيا هي دون الإقليم الذي يحتل المرتبة الأولى وتبلغ المساحة المزروعة فيه ٦٤ في المائة وينتج ٦٢ في المائة مما تنتجه أفريقيا. وأخذت رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا، إدراكا منها لأن التنمية الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تستدعي تحولا جذريا عن التفكير والنهج المألوفة يقترن بفهم عملي معمق للظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، في استحداث تكنولوجيات تناسب البيئة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دون أن تحدث تغييرات في تلك البيئة لتتناسب مع التكنولوجيا.

٩٢ - وتتسم أنواع الأرز الجديدة لأفريقيا (NERICA) التي تنتجها رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا وهي أنواع هجينة بين الأرز الأفريقي المحلي (oryza glaberrima) و الأرز الآسيوي العالي الغلة (oryza sativa) بمزايا عديدة هي: الغلة العالية التي يمكن تحقيقها ودورة نمو قصيرة والقدرة على مقاومة الأعشاب الضارة والآفات والأمراض الأفريقية الرئيسية واحتواؤها على نسبة عالية من البروتين وتمتعها، في كثير من الأحيان، بقدرة أكبر من الفصائل المحلية على مقاومة الجفاف والملوحة. ويعزى تقبل وانتشار أنواع الأرز الجديدة التي يزرعها المزارعون في الوقت الراهن في جميع البلدان الأعضاء في رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا البالغ عددها ١٧ بلدا، إلى اتباع نهج قائم على المشاركة في البحوث المتعلقة باختيار الأنواع وإنتاج البذور في المجتمعات المحلية.

٩٣ - ويعزى نجاح تجربة أنواع الأرز الجديدة لأفريقيا إلى الشراكات الفعالة ومن بينها علاقات التعاون بين بلدان الجنوب ومع أطراف ثالثة. وكان للدعم الذي قدمته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وحكومة اليابان ومؤسسة روكفلر ومؤسسة غاتسبي وإدارة التنمية الدولية ضلع كبير في تحقيق هذا الإنجاز.

٩٤ - خاطب الدكتور غوردون كونواي، رئيس مؤسسة روكفيلر، اللجنة الرفيعة المستوى عن ”دور القطاع الخاص والمنظمات التي لا تستهدف الربح في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا: تجربة مؤسسة روكفيلر“. وقد ظلت مؤسسة روكفيلر منذ بدايتها تهتم بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما في مجال الصحة العامة. وحسبما ذكره الدكتور كونواي، ساهمت عدة عوامل في زيادة التعاون فيما بلدان الجنوب، وهي، ضمن جملة أمور، السوق العالمية المتزايدة، وتعاظم التباين فيما بين البلدان النامية، والحاجة لأن تقدم البلدان القوية المساعدة إلى البلدان الضعيفة، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعاظم الاستثمار في القطاع الخاص. وربما يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب سبيلا رئيسيا يمكن أن يستفيد الفقراء عن طريقه من العولمة.

٩٥ - وحدد الدكتور كونواي العديد من الآليات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي آليات تؤدي في الغالب إلى نتائج إيجابية وسلبية على حد السواء. ويمكن أن يؤدي إنشاء مراكز إقليمية لرعاية بحوث عالية الجودة، مثل المجمع الأفريقي للبحوث الاقتصادية في نيروبي، وهو منظمة عامة لا تستهدف الربح، إلى إجراء مجموعة هامة من البحوث ذات الجودة العالية جدا؛ بيد أنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى

استقطاب ذوي الكفاءات من بلدان أخرى. وتعمل المؤسسات الرسمية التي توجد صلات فيما بينها على الربط بين المشرفين على ذوي الزمالات في الجامعات، مما يزيد قدرات الجامعات ويؤدي إلى التلاقح المعرفي فيما بينها. وعلى الرغم من أن ذلك يمكن أن يشكل آلية قوية إذا عمل بصورة جيدة، فإنه باهظ التكلفة ويتطلب مجهوداً كبيراً للمحافظة عليه. وتمثل التحالفات، كمنتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم، الذي يشجع تعليم المرأة في أفريقيا، أيضاً أداة فعالة عندما يشمل الأشخاص المناسبين والمواضيع المناسبة. وتمثل الشراكات العاملة في مجال البحث والتدريب، وشبكات المعلومات ونقل التكنولوجيا آليات أخرى يمكن أن تقوم بدور في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٦ - ويمكن أن ينتج العديد من الفوائد من التعاون، مثل كسر عزلة البلدان، وتلاقح الأفكار، وتعزيز القدرات، وإضفاء الشرعية على التفكير الإنمائي الجديد، ولا سيما فيما يتعلق بالأفكار الصادرة من بلدان الجنوب، وحماية العلم والتكنولوجيا من الصدمات السياسية والاقتصادية. بيد أنه يمكن أن يكون هناك جانب سلبي للتعاون، وهو ما قد يعزز الهياكل البالية القائمة ليس إلا، أو يكون عوضا عن المؤسسات الضعيفة بدلاً من أن يساعد في تحويلها، أو يعمل على نقل الموارد بعيداً عن الاستثمارات اللازمة في المؤسسات المحلية. وإذا لم يوجد سوى مصدر واحد للدعم، فإن التعاون يواجه خطر التعرض لنزوات تلك الجهة المانحة.

٩٧ - ولزيادة احتمالات نجاح التعاون، من المهم كفالة ما يلي (أ) أن يوفر نطاق من الدعم المقدم من طائفة من الجهات المانحة، ولا سيما الحكومات؛ (ب) وأن يكون الهدف واضحا، أي لا ينبغي التعبير عنه كفكرة عامة تقضي بأن بعض الخير سينتج عن الجهد المبذول؛ (ج) وأن تحدد الغايات بدقة؛ (د) وأن توضح ميزات الآلية المعينة التي ستطبق.

٩٨ - وختم النقاش المواضيعي بالعرض المعنون ''نماذج مبتكرة للتعاون بين بلدان الجنوب'' الذي قدمه الدكتور كيئيشي موراؤكا، مدير شعبة التنسيق بين الجهات المانحة التابعة لإدارة التخطيط والتقييم بالوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وفي حين أن حكومة اليابان تدعم بنشاط التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف للمساهمة في نقل التكنولوجيا المناسبة لمستوى التنمية في البلدان المستفيدة، فقد ركز الدكتور موراؤكا على الأنشطة الثنائية.

٩٩ - وقدم وصفاً موجزاً لطبيعة وأهداف أنواع عديدة من الخطط التي تستخدمها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي للاضطلاع بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التدريب في بلدان ثالثة، وإيفاد الخبراء، وإقامة الشراكات، وتحقيق التعاون الثلاثي الأطراف، والربط الشبكي للمؤسسات. والهدف من التدريب في بلدان ثالثة، الذي يتم في منطقة معينة للبلدان النامية فيها قاعدة مشتركة من حيث العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية، هو نقل ما لليابان من تكنولوجيا وخبرة فنية على نحو يتسق مع الظروف المحلية، وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٩، قدمت ١٢٨ دورة في إطار هذا البرنامج ضمت ٢ ٣٤٤ مشاركاً من ١٣٧ بلداً مشاركاً. وقد كان استخدام موظفين من البلدان النامية كخبراء هو أحد أشكال التعاون التقني منذ السنة المالية ١٩٩٤. ويقوم الخبراء، بصفة عامة، إما بإكمال ودعم جهود الخبراء اليابانيين في بلد ثالث أو بتطوير ونشر إنجازات التعاون التقني لليابان إلى بلد ثالث.

١٠٠ - ويتضح دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في التعاون الثلاثي الأطراف من خلال مشروع التنمية الريفية

وإعادة التوطين في كمبوديا الذي يهدف إلى تحسين سبل معيشة اللاجئين الذين أعيد توطينهم في مقاطعتي كومبونغ سبيو وتاكيو من خلال إنشاء هياكل أساسية في المناطق الريفية. ويشمل المشروع تعاون حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعقدت حكومة اليابان أيضاً اتفاقات شراكة مع بلدين في آسيا (سنغافورة وتايلند) وبلدين في أفريقيا (مصر وتونس) بينما بدأت برامج مشابهة في أمريكا اللاتينية (البرازيل وشيلي)؛ وتُجرى مناقشة لإبرام اتفاقات أخرى. ويمثل الربط الشبكي للمؤسسات نشاطاً جديداً يستفيد من المؤسسات القائمة لتحقيق التعاون على الصعيد الإقليمي، ومن هذه المؤسسات مثلا شبكة التعليم الهندسي في جنوب شرق آسيا. وشدد الدكتور موراؤكا على أهمية تقييم الاحتياجات، والتغذية المرتدة، والمتابعة، والربط الشبكي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بفعالية، وإقامة نظام للتقييم لنجاح جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

سادسا – اعتماد التقرير

ألف – اعتماد المقررات

١٠١ –في الجلسة الخامسة للفريق العامل التابع للجنة الرفيعة المستوى المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ذكر رئيس الفريق العامل أن الفريق نظر في مشروعي قرارين وأوصى باعتمادهما بالإجماع. وقد اتخذت اللجنة كلا المقررين ١/١٢ و٢/١٢ (انظر المرفق الأول).

باء – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى

١٠٢ –أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة عشرة، الوارد في المقرر ٣/١٢ (انظر المرفق الأول). وأذنت اللجنة إلى الرئيس بالتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء في نيويورك بشأن موضوع الدورة الثالثة عشرة وإبلاغ الدول الأعضاء بالقرار بشأن هذه المشاورات قبل وقت كاف من انعقاد الدورة الثالثة عشرة من أجل تمكين الوفود من اتخاذ الإجراءات التحضيرية اللازمة.

جيم – مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى

١٠٣ –قدم المقرر مشروع التقرير بتسليط الضوء على محتواه فصلاً ففصلاً وبالتركيز على الفصول التي توجز الحوار والمناقشات المواضيعية (الفصول الثالث والرابع والخامس). وذكر أيضاً أنه سيكمل الفصلين المتعلقين باعتماد التقرير واختتام الدورة (الفصلان السادس والسابع)، اللذين يعكسان مقررات اللجنة وموجزاً لبياني مدير البرنامج المعاون والرئيس. وعند تقديم مشروع التقرير، أشاد بالأمانة العامة للمساعدة التي قدمتها في إعداد التقرير بهذه السرعة. واعتمدت اللجنة مشروع التقرير، وأذنت للمقرر بإكمال التقرير مع مراعاة أي تعليقات أو تعديلات ترد من الوفود.

سابعا – اختتام الدورة

ألف – بيان ختامي مقدم من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٤ –شكر مدير البرنامج المعاون الوفود، ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى، وأعضاء المكتب على العمل بجد وتقديم موجهات مفيدة لتعزيز التعاون فيما بلدان الجنوب. وأشاد بصفة خاصة بالرئيس على التزامه بالعمل بصورة وثيقة مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال السنتين القادمتين.

١٠٥ –ووجه الانتباه إلى المناقشة المواضيعية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تسخير العلم

والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي لم تقدم استعراضاً للحالة فحسب، بل قدمت أيضاً اجتماعاً لمفكرين كبار لصياغة مسار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أنها أوضحت أيضاً أن البرنامج الإنمائي ليس وحيداً في مجال العمل لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب: حيث يقوم الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومؤسسة روكفيلر، ورابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا، جميعاً بتجميع جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠٦ -وأعرب مدير البرنامج المعاون عن سروره لملاحظة أن مداولات اللجنة قد حددت التعاون المتزايد بين بلدان الجنوب في مجال تنمية الموارد البشرية باعتباره مجالاً يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تغيير في حياة الشعوب. وذكر أن الوعد المقدم من البلدان النامية الأكثر تقدماً مثل الهند وتركيا وبلدان أخرى بتقديم يد العون إلى شركائها في بناء مجتمعات تقوم على المعرفة في الجنوب يعد، بالتأكيد، أمراً مشجعاً جداً. وأكد أهمية المبادرات المشتركة فيما بين بلدان الجنوب في بناء هياكل أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمهارات الحاسوبية، وتهيئة بيئة مؤاتية للدخول في طريق المعلومات الفائق السرعة.

١٠٧ -ولاحظ أيضاً مع الارتياح الترحيب الذي استقبل به الأعضاء مبادرة شبكة المعلومات الإنمائية ووعد بمواصلة الجهود لتحسين النظام وخدمة الشركاء المحرومين على نحو أفضل مثل أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية.

١٠٨ -وأشار بصفة خاصة إلى فكرة ''الخيمة الكبيرة'' للتعاون بين بلدان الجنوب التي طرحها مدير البرنامج. وقال إن تطوير أنواع جديدة من الأرز (الأرز الجديد لأفريقيا ''NERICAs'') يوضح، في واقع الأمر، النتائج الملموسة التي يمكن أن تنتجها القدرات الأفريقية، بدعم شركائها في مناطق أخرى ولا سيما في بلدان الشمال. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي سيقوم، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في أسرة الأمم المتحدة، من خلال إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بعقد شراكات جديدة لرعاية البحث والتطوير، والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وترتيبات الربط الشبكي، ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب.

باء - تعليقات أخرى

١٠٩ -شكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، جميع المشاركين على المشاركة والتعاون الرفيعي المستوى خلال المداولات. وقدم التهنئة أيضاً إلى المكتب على التوجيه الماهر للحوار والتوصل لتوافق في الآراء. وأعرب ممثل السويد، باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه، عن اتفاقه مع هذه المشاعر. وتحدث أيضاً وفدا أوروغواي والسودان ليؤكدا التزامهما بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأبلغ ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عن بعض مبادرات اليونيدو في دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأعرب عن التزام المنظمة بهذا التعاون.

جيم - بيان ختامي من الرئيس

١١٠ -استهل الرئيس بيانه الختامي بشكر جميع الوفود على مشاركتها في الجلسة، الأمر الذي أوضح الأهمية الكبيرة التي يعلقها المجتمع الدولي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشكر أيضاً مدير البرنامج، ومدير البرنامج المعاون، ومدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب على تقاريرهم الغنية بالمعلومات والتحليلية ومساهماتهم الإضافية في مداولات الجلسة.

١١١ -وذكر الوفود بأن عمل اللجان يستمد جذوره من الرغبة في إنشاء وضع اقتصادي دولي شامل ومنصف يقوم التعاون بين بلدان الجنوب بدور هام فيه. وأعرب عن رأي يقضي بأن البلدان المحورية المتوسطة الدخل تقدم خدمة كبيرة بمد يد العون لشركائها الذين ما زالوا متأخرين خلفها. ورحبت بالتربيات الثلاثية التي تشارك من خلالها البلدان المتقدمة النمو في تقاسم عبء التنمية الدولية. وأشاد أيضاً بالتزام البرنامج الإنمائي بوضع نماذج جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على ساحة التعاون الإنمائي الدولي.

١١٢ -وأكد الرئيس من جديد التزامه الخاص والتزام المكتب أيضاً بالعمل بصورة وثيقة جداً مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال السنتين القادمتين لتنفيذ مقررات اللجنة بصورة دقيقة وللنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ثامنا – المسائل التنظيمية

١١٣ -عقدت اللجنة الرفيعة المستوى جلستها التنظيمية في نيويورك في ٨ أيار/مايو ٢٠٠١ لانتخاب مكتب الدورة الثانية عشرة للجنة ولإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل المؤقتين.

ألف – جدول أعمال الجلسة التنظيمية

١١٤ -اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى جدول أعمال جلستها التنظيمية (TCDC/12/L.1).

باء – انتخاب الرئيس

١١٥ -انتخب السفير ألونكيو كيتيخون، الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة، رئيساً للجنة الرفيعة المستوى بالتزكية.

جيم – انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس

١١٦ -انتخب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء بالمكتب بالتزكية:

نائبا الرئيس:

السفير بيرسي ميتسنغ مانغوايلا (ليسوتو)

السيد فابيو كاسيسي (إيطاليا)

المقرر:

السيد جان ماكسيم مورات (هايتي)

١١٧ -وافقت اللجنة الرفيعة المستوى على توصية الرئيس المتعلقة بضرورة أن يعمل السفير بيرسي ميتسنغ مانغوايلا رئيساً للفريق العامل. وتمت الموافقة لاحقاً على ضرورة أن يعمل الرئيس أيضاً مقرراً للفريق العامل.

دال – إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١١٨ -أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال (TCDC/12/L.2) وتنظيم الأعمال (TCDC/12/L.3). وسيعقد حوار عام في الجلسة العامة من ٢٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن البنود ٢ و ٣ و ٤. وقد خصصت البنود ٢ و٣ و٤ من جدول الأعمال للفريق العامل، الذي تقرر بدء أعماله في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، للمناقشة الموضوعية وتقديم التوصيات إلى اللجنة. وللاطلاع على قائمة الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الثانية عشرة، انظر المرفق الثاني من هذا التقرير.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/35/39 وCorr.1).

(٣) المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39).

(٤) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39).

(٥) المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39).

(٦) المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39).

(٧) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39).

(٨) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39).

(٩) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39).

(١٠) المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39).

(١١) المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39).

(١٢) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/54/39).

المرفق الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة

١/١٢ استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

ألف- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكد من جديد صلاحية واستمرار جدوى خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٥٢/٢٠٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٢٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تشير إلى إعلان الألفية المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علما ببرنامج عمل وإعلان قمة الجنوب، الصادرين في هافانا بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، اللذين أكدا تحديدا على تزايد أهمية وجدوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإقرارا منها بالدور التكاملي الذي يؤديه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي،

وإذ تلاحظ أن من متطلبات فعالية عمل جهات التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فضلا عن الاستفادة التامة من آلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، توافر الموارد المالية والبشرية الكافية والدعم الدولي والتسليم بأن تقدم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعتمد بصفة أساسية على التزام الحكومات المعنية،

وقد نظرت في التقارير التي أعدتها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1]،

١ - **تقر** بضرورة أن تعمل الأنشطة التنفيذية الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة على تعزيز الدعم المقدم لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٢ - **تشجع** البلدان النامية التي لم تنفذ بعد سياسة وطنية تفصيلية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تحدد بوضوح دور جهة تنسيق هذا التعاون، على القيام بذلك، كجزء من برامجها واستراتيجياتها الإنمائية؛

٣ - **تطلب** إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تقوم، بغرض تيسير وكفالة زيادة تفهم آلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بتنظيم حلقات عمل توجيهية دون إقليمية بشأن دور جهات تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الوطنية والتابعة لوكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجان الإقليمية المعنية وسائر المنظمات والمؤسسات ذات الصلة؛

٤ - **تحيط علما، مع التقدير**، بالاهتمام الكبير، في الإطار الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، بتعميم تطبيق آلية التعاون التقني فيما بين

(١) TCDC/12/1 و TCDC/12/2 و TCDC/12/3.

البلدان النامية على الأنشطة التنفيذية الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة، **وتطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يوفر مستوى الدعم اللازم لتحقيق هذا الهدف من خلال جملة وسائل، من بينها، استخدام آليات التخطيط الوطنية والآليات الإقليمية والدولية ذات الصلة المتفق عليها؛

٥ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى توفير الدعم، بما في ذلك الدعم من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تعزيزا للجهود التي تبذلها البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، لمجابهة التحديات الناجمة عن العولمة، وذلك لتمكينها من الاندماج الكامل في النظام الاقتصادي العالمي، بحيث تستفيد من أنشطة التبادل التجاري والاستثمارات الدولية؛

٦ - **تؤكد على** أهمية إسهام ترتيبات التعاون الثلاثية في تيسير برامج ومشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية القيام، في إطار حشد المزيد من الموارد، بتكثيف جهودها المستمرة الرامية إلى جذب وإقامة شراكات عريضة تحقيقا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٧ - **تكرر تأكيد** التوصيات الواردة في خطة عمل بوينس آيرس بأن تقوم المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لدى تصميم ووضع وتنفيذ مشاريع للتعاون التقني في البلدان النامية، بمنح الأولوية للاستعانة بالقدرات والاستشارات والخبرات المحلية أو، في حالة عدم توافرها، بالموارد التقنية التي تتوفر من بلدان نامية أخرى؛

٨ - **تدعو** أيضا الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تقوم، بالتعاون مع مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور التام مع البلدان المعنية، بتعزيز الاستعانة بما لبلدان الجنوب من قدرات في مجال البحث والتطوير في زيادة الإنتاج الزراعي، خاصة في مجال الصناعات الزراعية، بهدف تحسين الأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل وإدرار الدخل؛

٩ - **تطلب** كذلك إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تقوم، بالتعاون مع سائر الشركاء في ميدان العلم والتكنولوجيا، ومع مراعاة اتفاق سيول والتوصيات الصادرة عن المناقشة المواضيعية بشأن العلم والتكنولوجيا في الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بحفز برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المصممة خصيصا لزيادة عمليات تبادل المعرفة والمعلومات في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تطوير التكنولوجيا، والتكنولوجيا التطبيقية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتكنولوجيا الحيوية، والالكترونيات، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيات التقليدية؛

١٠ - **تشيد** بالتعاون الاقتصادي المتزايد بين بلدان أفريقيا وآسيا في إطار المتابعة الفعالة لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية؛

١١ - **تشيد** بما تبذله الوحدة الخاصة من جهود لإيجاد منفذ على الإنترنت لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يعرف باسم شبكة المعلومات الإنمائية، **وتطلب** في هذا الصدد إلى جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها اللجان الإقليمية، أن تجعل المعلومات المتوفرة في قواعد بياناتها المتعلقة بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيسر منالا عن طريق شبكة المعلومات الإنمائية. **وتدعو** الوحدة الخاصة إلى أن تواصل مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، لتيسير الارتباط والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلا عن إنشاء صفحات استقبال على الإنترنت وتمكينها من ذلك؛

١٢ - **تحيط علما مع التقدير** بما تبذله الوحدة الخاصة من جهود لتعزيز تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب من خلال تجميع ونشر المعلومات المتعلقة بالممارسات الناجحة في البلدان النامية في مجالات التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة والعلم والتكنولوجيا، وتشجع الوحدة الخاصة على مواصلة وتكثيف هذه الجهود؛

باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٢٢٦/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وكذلك إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تشير إلى مقرراتها ٢/٩ المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، و ١/١٠ باء المؤرخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٧، و ١/١١ باء المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية"، **وإذ تؤكد** من جديد استمرار جدوى وصلاحية التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يمثل استراتيجية ناجحة للبلدان النامية في تحقيق نموها الاقتصادي المطرد وتنميتها المستدامة، فرادى وجماعات من أجل كفالة مشاركتها في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ حديثا،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتزايد عدد البلدان النامية، خاصة البلدان الهامة ومراكز التفوق الجنوبية، التي تبادر إلى إقامة ورعاية أنشطة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الرامية إلى إفادة أعداد كبيرة من البلدان النامية؛

٢ - **تحيط علما أيضا مع الارتياح** بتزايد دعم البلدان المتقدمة النمو للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك الدعم من خلال الترتيبات الثلاثية، **وتشجع**، في هذا السياق، البلدان النامية والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ومراكز التفوق، بالتعاون مع الوحدة الخاصة، على استخلاص الدروس من تجارب التعاون الثلاثي السابقة، وأن تضع برامج مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بغية زيادة مشاركة البلدان المانحة في مثل هذه البرامج؛

٣ - **ترحب** بالتبرعات المالية المقدمة من بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لصندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولمبادرات التعاون الثلاثية فيما بين بلدان الجنوب، التي تدعمها أو تديرها الوحدة الخاصة، **وتحث** سائر البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تكون لديها القدرة على ذلك على المساهمة بسخاء في صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولصندوق بيريس - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية[٢]، مع مراعاة الهدفين الرئيسيين المتمثلين في تعزيز التنمية والقضاء على الفقر؛

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٠١/٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

٤ - **تطلب** إلى مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها اللجان الإقليمية وسائر المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة، أن تتخذ المزيد من التدابير الملموسة لجعل الاستعانة بآليات التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزءا لا يتجزأ من برامج تعاونها العادية بما يتمشى واستراتيجيات التوجهات الجديدة، وذلك دعما لفعالية تنفيذها؛

٥ - **تشجع** الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تقوم، بالتعاون مع مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها اللجان الإقليمية، بتوثيق ونشر الممارسات المبتكرة والناجحة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك القيام بذلك من خلال ترتيبات التعاون الثلاثية والترتيبات التي تدعمها مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - **ترحب** بالتوجه الاستراتيجي والاهتمام البرنامجي للإطار الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣[٣]، **وتطلب إلى** البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ومؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والقطاع الخاص وسائر الشركاء المهتمين، تعزيز دعمهم المالي للوحدة الخاصة في تنفيذ الإطار؛

٧ - **تحيط علما كذلك مع الارتياح**، بإقامة مواقع وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الإنترنت في عدد من البلدان النامية، **وتشجع**، في هذا الصدد، هذه البلدان وسائر الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك البلدان المانحة، على مساعدة البلدان النامية الأخرى، خصوصا أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان العبور النامية، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، على إقامة مواقع مماثلة على الإنترنت، فضلا عن البنية التحتية اللازمة لسد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية؛

٨ - **تطلب** إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تساعد على توثيق ونشر المشاكل والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وللدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية عن طريق شبكة المعلومات الإنمائية، بغية توفير منبر للمجتمع الإنمائي الدولي للتصدي لمشاكلها واحتياجاتها الخاصة، مع مراعاة اهتمامات بلدان العبور النامية؛

٩ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها اللجان الإقليمية وسائر الشركاء الإنمائيين، في سياق توسيع نطاق آليات التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، على تكثيف جهودها دعما لمبادرات بلدان الجنوب المخصصة لإفادة أقل البلدان النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة، بصفة خاصة، بغية زيادة فرص التبادل التجاري والاستثمار فيما بينها، وتحقيقا للتنمية المستدامة، وإدماجها في الاقتصاد العالمي بصورة أكثر إنصافا؛

١٠ - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى، في دورتها الثالثة عشرة، تقريرا شاملا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتنفيذ الجزئين ألف وباء من هذا المقرر.

---

(٣) DP/CF/TCDC/2.

٢/١٢ الإطار العام الشامل لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٥٢/٢٠٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٢٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تحيط علما بالفقرة ٩ من مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ١/١١ باء المتصلة بإدارة واستخدام الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تحيط علما أيضا بالفقرات ٤ و ٥ و ٦ من مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ٢/١١ بشأن جملة أمور منها المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تحيط علما كذلك بالتقارير التي رفعها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى،

١ - **تقرر** استعراض المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، حسبما وافقت عليها لجنة التنسيق الإدارية، وإطار النتائج المشترك في دورتها الثالثة عشرة في عام ٢٠٠٣؛

٢ - **تلاحظ** الحاجة إلى أن تقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بزيادة الوعي لدى الأوساط المعنية بالتنمية بالصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية اجتذاب كميات كبيرة من الموارد من الشركاء المهتمين، **وتحث كذلك** مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة تعبئة الموارد من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتغذية الصندوق الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، يتعين أن تقوم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين البلدان النامية بإنشاء نظام واضح لإدارة واستخدام موارد الصندوق الاستئماني؛

٣ - **ترحب** بالتأكيد الوارد في خطط الأعمال المستهدفة التي وضعها مدير البرنامج على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد **تدعو** مدير البرنامج إلى تعزيز فعالية آلية جهات الوصل في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما على الصعيد القطري من خلال نظام الممثل المقيم؛

٤ - **تطلب** إلى البرنامج الإنمائي وسائر هيئات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تكثيف الجهود المبذولة لتعميم التعاون فيما بين البلدان النامية باستخدام آليات التخطيط الوطنية، فضلا عن الآليات الإقليمية والدولية المتفق عليها ذات الصلة؛

٥ - **تؤكد** الحاجة إلى كفالة أن تضطلع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور فعال بوصفها الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى وجهة تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكذلك بوصفها جهة الوصل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولتحقيق ذلك **تطلب إلى** مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل الإبقاء على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **وتقرر** أن تجري استعراضا دوريا لأثر الوحدة الخاصة وأدائها في دعم وتعزيز وتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد العالمي وفي إطار المنظومة بكاملها؛

٦ - **تحيط علماً** بمقرر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي ٢/٢٠٠١ الذي يطلب إلى مدير البرنامج الإنمائي أن ينظر، في سياق الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة، في استعراض تخصيص موارد إضافية للأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع مراعاة الحالة المالية العامة والحاجة لموارد كافية للأنشطة الأخرى؛

٧ - **تؤكد من جديد** الحاجة لزيادة الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي، والتي ستؤدي أيضاً إلى زيادة حجم الموارد المتاحة للوحدة الخاصة من أجل تعزيز أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٨ - **تشير إلى** قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٤٣ منه إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج استعراض تخصيص الموارد للأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بغية النظر في زيادتها.

٩ - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثالثة عشرة.

٣/١٢ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في دورتها الثانية عشرة،

١ - **توافق** على جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الثالثة عشرة المقرر عقدها عام ٢٠٠٣:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى.

٣ - النظر في التقارير المقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

(أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات المتبعة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (مثل الترتيبات الإدارية والقانونية والإعلامية والمالية).

٤ - مناقشة مواضيعية ”يحدد الموضوع بناء على المشاورات التي سيجريها رئيس اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء“.

٥ - استعراض المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، حسبما وافقت عليها لجنة التنسيق الإدارية، وإطار النتائج المشترك.

٦ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

٧ - إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى.

٨ - مسائل أخرى.

٩ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن دورتها الثالثة عشرة.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى خلال دورتها الثانية عشرة

TCDC/12/L.1	جلسة تنظيمية، نيويورك، ٨ أيار/ مايو ٢٠٠١
TCDC/12/L.2	جدول الأعمال المؤقت المشروح، بما في ذلك قائمة الوثائق
TCDC/12/L.3	إقرار جدول أعمال وتنظيم الأعمال
TCDC/12/1	استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى
TCDC/12/2	استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
TCDC/12/3	النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

151001 011001 01-54771 (A)
0154771